

السعودية: للحرب وقت وللسلم وقت

علي قاسم
كاتب سوري

«حان الوقت لكي تضع الحرب في اليمن أوزارها، وإنهاء حقبة الحوثيين (..) المملكة العربية السعودية لا تريد حرباً مع إيران، سواء في اليمن أو في أي مكان آخر». هذا ما أكدته السعودية على لسان مندوبها لدى الأمم المتحدة عبدالله المعلمي.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد مهدت الطريق، بعد أربعة أعوام من مشاركتها قوات التحالف العربي في اليمن، للانتقال من استراتيجية القوة العسكرية، إلى خطة «السلام أولاً».

وتشارك دول عربية أخرى السعودية والإمارات موقفيهما، حيث عبرت عن قلقها إزاء الحرب بالوكالة التي تشنها إيران في اليمن وسوريا ولبنان ومناطق أخرى بالمنطقة.

تغيير أنظمة الحكم لم يعد الطريق للاستقرار والأزدهار، ولعبة الهيمنة التي تقودها إيران وتركيا، أوشكت على نهايتها، فكلما البلدين يواجه أزمات اقتصادية وعقوبات تهدده بالإفلاس.

واليوم يبدو «الربيع العربي»، الذي بدأ من تونس، وإحتاج دولا عربية، وأطل إطلاقة خجولة على دول أخرى، فاشلا إن نظرنا إليه عن بعد، حيث استثمرت قوى إسلامية في أحلام

الشعوب العربية وطموحاتها، وسارعت لعرض بضاعتها رافعة شعار «الإسلام هو الحل»، لكن سرعان ما تبثت هشاشة الشعار، وبدلاً من تقديم الحلول، حلت الكوارث وحل الاقتتال.

سوريا تتقاسمها اليوم قوى خارجية تحاول تثبيت الأمر الواقع، وكذلك هو الحال في ليبيا واليمن وتونس التي يصير العالم على أن يعتبرها تجربة ناجحة، ما زالت عرضة هي الأخرى للمخاطر.

الحراك الشعبي لم تقده القوى الإسلامية، بل تصرفت تلك القوى بانتهازية واضحة، وحاولت أن تستثمره للوصول إلى الحكم، مستغلة رغبة الشعوب العربية في تحسين أوضاعها.

بضعة أشهر كانت كافية لتفضح الكذبة، ويتضح جليا أن الإسلاميين لا يحملون أي مشروع حقيقي للتنمية وحل مشاكل المنطقة، بل على العكس هم عمقوا الحفرة وفشلوا في تقديم أي حلول.

حتى الغرب ظن لوهلة أن «الإسلام هو الحل»، وبناء على ذلك تصرف الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وسانده قادة أوروبيون وعرب.

ونجحت النخب العربية، الثقافية والسياسية، في إضفاء بعد سياسي على التحركات الشعبية، لتبدو المطالب التي حركت الشارع، محصورة بحرية الرأي وصناديق الاقتراع.

التضليل الذي مارسه النخب حجب الأهداف الحقيقية التي تقف وراء الانفجار الشعبي، وحول الثورات إلى نزاع على الحكم، مغلف بشعارات عقائدية أيديولوجية حيناً، وانتماءات طائفية وقبلية وعرقية حيناً آخر، لتغرق هذه الدول في اقتتال داخلي، تدعمه قوى خارجية لديها أطماع في المنطقة، وعلى رأس تلك القوى إيران وتركيا وروسيا. وساهمت فيه بحسن نية، أو بسوء نوايا، دول أوروبية أخرى.

الطموحات السياسية هي التي مهدت للمواجهات العسكرية. إن لم تتمكن من اعتلاء كرسي الحكم عبر الصناديق، اعتليناه فوق الدبابات، حتى وإن كانت دبابات قوى خارجية معادية. هذا هو المنطق الذي سير الأطراف المتخاصمة.

رغم ذلك.. حمل المشروع الفاشل بذور التغيير، وشعلة النار التي الهبت ثورة لم تنطفئ. وأول شيء أحرقتة هو ورقة التوت التي دأبنا على ستر عيوبنا بها.

باحترافها بانث العيوب، اجتماعياً، نحن نعيش علاقات تحكم فيها مفاهيم جاهلية لا تنتمي إلى عصر التكنولوجيا إلا بالمظهر. واقتصادياً، أفضلنا نعيش على اقتصاد ريعي، ينتظر ما تخرج به الأرض، وما تهطل به السماء، وأكثرنا ينتظر المعونات أو هو غارق في الديون. نظرة سريعة إلى البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليم، في معظم

بلداننا العربية، تكفي لمعرفة كم هو سيء حالنا.

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك الأساس للانفجار الاجتماعي، الذي شهدهت الدول العربية، وتمثل في انخفاض مستوى المعيشة والتضخم، الذي انعكس على مستوى الدخل، والبطالة المتفشية، وفشل تلك الحكومات في تحقيق نسب نمو يمكن أن تساهم في حل المشاكل المستعصية.

في العالم اليوم دور فاشلة، وأخرى ناجحة. وفي كلا النموذجين معيار الفشل والنجاح لا علاقة له بنوع نظام الحكم.

بين الدول الناجحة دول ملكية، وأخرى إمبراطورية، ودكتاتورية، وجمهورية. وكذلك هو الحال بين الدول الفاشلة.

الدول العربية التي شهدت التحركات الاحتجاجية جميعها فاشل، فاشل بالمعنى الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، وأي محاولة لإيجاد حل يتجاهل هذه الحقيقة محكوم بالفشل.

يجب أن تكون هناك إرادة لوقف الاقتتال والجحوش للسلم، والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

الإمارات والسعودية، ومعهما دول أخرى، امتلكت الشجاعة لاتخاذ قرار يمهّد لوقف الاقتتال، داعية الدول العربية لخوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معلنة أن «للحرب وقت، وللسلم وقت».



هل تنتهي عضوية تركيا في حلف الناتو؟

أميركي قد أنهت إمكانية تحسن العلاقات بين أميركا وتركيا، وقربت الأخيرة من موسكو التي تشاركها ذات الهواجس. وأخيراً يبدو أن شراكة تركيا مع روسيا خلال السنوات الماضية قد خلقت نوعاً من التبعية على مستويات الاقتصاد، ويضاف لها اليوم المستوى العسكري.

ولكن الأزمة الحالية لم تأت بصورة مفاجئة لتعكس صفو العلاقات الأميركية-التركية، بل هي نتاج سنوات من توتر العلاقات بينهما. فعلى خلفية دعم البلدين لتيارات متعارضة ومتحاربة في سوريا، تعمقت أزمة الثقة وتحولت العلاقات المتينة بين الدولتين إلى علاقات هشّة، وصولاً إلى توتر كبير وصل إلى إمكانية التصادم المباشر في شمال سوريا عندما هدّدت تركيا بتفكيك عمل عسكري في مناطق تواجد القوات الأميركية وهددت الأخيرة برد قاس.

كذلك الأمر مع الاتحاد الأوروبي حيث توترت العلاقات بين الجانبين على خلفية أزمة اللاجئين السوريين واستخدام أنقرة للعلف كورقة ابتزاز لتحصل على التنازلات السياسية والدعم المالي من قبل الاتحاد الأوروبي. ويهدد الأخير أنقرة بأن عقوباته الحالية ما هي إلا البداية، وبأن العقوبات ستكون أشد في حال واصلت أنقرة التفتيح عن الغاز. تركيا بدورها لا تبدو بصدد اتخاذ خطوات للتهدئة، بل دفعت للتصعيد مرسله المزيد من سفن التفتيح عن الغاز والنهط إلى جمهورية شمال قبرص غير المعترف بها دولياً. تشير تلك التصرفات التركية إلى تضائل أهمية العضوية بحلف الناتو بالنسبة لأنقرة.

سلام السعدي
كاتب فلسطيني سوري

ليست الخلافات التركية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالجديدة. ولكن العلاقة بين الجانبين تدهورت بشكل مستمر ومتسارع منذ عدة أعوام ويبدو أنها بلغت منعطفًا خطيراً، قد يدفع بها إلى طريق اللاعودة.

في غضون يومين، تلقّت تركيا صفتين من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. رداً على تنقيب تركيا عن الغاز في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقبرص، أعلن الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على أنقرة تتضمن فرض قيود على شركات وأفراد على صلة بأعمال التنقيب وتعليق الاتصالات رفيعة المستوى وخصوصاً المتعلقة بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات النقل الجوي وتجديد المساعدات المالية، ومراجعة القروض التي منحها بنك الاستثمار الأوروبي لتركيا عام 2018 بقيمة 434 مليون دولار.

ساعدت التطورات السياسية، الإقليمية والداخلية في تركيا، على تكريس خلافات أنقرة مع الغرب وتعزيز علاقاتها مع روسيا

بعد ذلك بيوم واحد فقط، قررت الولايات المتحدة استبعاد تركيا من برنامج الطائرات الحربية «أف 35» وذلك بعد تسلم أنقرة الأجزاء الأولى من برنامج الدفاع الروسي أس 400. تعرف تركيا أن انتماء الصفة مع روسيا سوف يتسبب بإلغاء طلبية الطائرات الأميركية وبرنامج تدريب الطيارين الأتراك، بسبب الخشية من قدرة منظومة الدفاع الروسية على جمع معلومات حساسة حول عمل تلك الطائرات وقدراتها. بل إن الرد الأميركي حتى الآن لا يزال معتدلاً، إذ يجبر قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة، والذي يعرف بـ«كاستا»، الرئيس الأميركي على معاينة الدول التي تشتري السلاح وتتعاون عسكرياً مع كل من موسكو وطهران وكوريا الشمالية. وعلى الرئيس الأميركي فرض 5 عقوبات من أصل 12 منصوص عليها ضمن القانون. رغم كل تلك التهديدات مضت تركيا في تنفيذ الصفقة ودخلت أزمة خطيرة مع الولايات المتحدة.

تركيا.. المعمة السورية والتموضع بين واشنطن وموسكو

المحاولة الانقلابية لما تمكن في صيف 2016 من بدء تكوين منطقة نفوذ له في الشمال السوري يعمل على توسيعها. بالرغم من الأعباء التي تحملتها أنقرة بسبب تبعات النزوح السوري، إلا أن ورقة اللاجئين كانت سبباً في الدعم المالي الأوروبي وفي ربط الصلة مع برلين والاتحاد الأوروبي. وعبر البوابة السورية فرضت أنقرة نفسها في المعادلة الإقليمية ونتج عن ذلك تغيير على الصعيد الداخلي أتاح النقلة إلى النظام الرئاسي السلطوي، لكن هذه المكاسب بقيت ناقصة بعيون القيادة التركية طالما يخيم شبح الشريط الكردي في المناطق السورية الملاصقة والغربية للحدود، وطالما ليس هناك حل نهائي في سوريا يضمن المصالح التركية على المدى البعيد.

والأدهى في المقاربة التركية للمسألة السورية لا يكمن فقط في حل العقدة الكردية أو تنفيذ التعهد باحتواء أو تصفية المجموعات المصنفة إرهابية، بل يتصل أيضاً بشبكة العلاقات الإقليمية والدولية لأنقرة وخاصة بالنسبة للعضوية في حلف الناتو والتقارب الحديث مع روسيا.

وأخيراً دخل التوتر المتصاعد بين أنقرة وواشنطن على خلفية شراء الأخيرة الصواريخ الروسية أس 400- مرحلة جديدة مع إعلان واشنطن أنها لن تبني مقاتلات أف 35- لأنقرة، الأمر الذي يفتح الباب أمام المزيد من الضغوط الأميركية على تركيا، ويهدد بالمزيد من إضعاف الاقتصاد التركي. لكن تحميل الرئيس دونالد ترامب المسؤولية لإدارة باراك أوباما التي لم تسمح ببيع الباتريوت لتركيا، وتربته على عكس عاداته في فرض عقوبات إضافية، ينم عن رغبة في عدم القطيعة مع تركيا، وذلك في حقبة المواجهة مع طهران ووضمان عدم

د. حنظل أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية المركز الدولي للدراسات والبحوث - باريس

وضع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جانباً شعاري صديقه السابق أحمد داوود أوغلو عن «صفر مشاكل» و«تركيا اليابان الشرق الأوسط»، واعتمد المواجهة على كل الجبهات مرهناً على تعزيز دوره وموقع بلاده على الخارطة الدولية.

بعد ثلاث سنوات على محاولة الانقلاب الفاشلة واستناداً إلى دروس المعمة السورية والمسألة الكردية والانغماس التركي في القضايا الإقليمية، يضع أردوغان بلده في موقع تخيط استراتيجي بين واشنطن وموسكو، وفي توتر مع الاتحاد الأوروبي واليونان ودول عربية أساسية. إنها سياسة على جانب كبير من الغامضة غير المعسوبة، بينما الاقتصاد التركي في وضع صعب وتناكد التراجع السياسي عبر هزيمة انتخابات إسطنبول.

يتوجب التذكير أن أردوغان كان يرتبط بعلاقات طيبة مع النظام السوري قبل 2011، ولذا تردد قبل اتخاذ خيارات أخرى، وإلّا التحول لأعباً أساسياً داعماً للمعارضة العسكرية والحركات الإسلامية المقاتلة ومعادياً للصعود الكردي داخل سوريا. بيد أن تقاوم النزاع في سوريا ليصبح أول نزاع متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين مجسداً للعبة الكبرى التي يمكن أن تغير وجه الإقليم وتعيد تركيب دوله وخرائطه، دفع بأنقرة إلى الغوص في المعمة السورية. لكن الانخراط التركي اصطدم بتردد الحليف الأميركي والتدخل الإيراني والروسي. ولا شك في أن بروز العامل الجهادي زاد من تعقيد النزاع وانحرف الحراك الثوري السوري عن أهدافه، وجرى استغلال ذلك ملياً من النظام وداعميه ومجمل اللاعبين الخارجيين. ولم يسهّل بروز القوى الكردية المقربة فكرياً وتنظيمياً من حزب العمال الكردستاني (العدو للحدود حسب أنقرة) أداء أردوغان على الساحة السورية.

ولولا رقصته على الحبل بين واشنطن وموسكو بعد



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدبالي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk